

تحليل عمليات غسيل الأموال في مصارف محافظة اربيل لعام ٢٠٢١ (العوامل المساعدة، المعوقات، الإجراءات)

م.م. يحيى زكريا شاكر
جامعة هولير الطبية
كلية التمريض

yahya.shakir@hmu.edu.krd

م.م. فرهنك عبد الكريم الياس
جامعة صلاح الدين - اربيل
كلية الإدارة والاقتصاد

farhang.elias@su.edu.krd

ISSN 2709-6475 DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2022.3.3.13>

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٦/١٢ تاريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٧/١٥ تاريخ النشر ٢٠٢٢/٩/٣٠

المستخلص

تزامناً مع التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم فإن عملية غسيل الأموال تطوّر بشكل أسرع وتتنوع أساليبها وازداد آثارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ولخطورة الظاهرة حرص المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة على اعتبار مكافحة غسيل الأموال مؤشراً عاماً يتم بموجبه التحقق من مدى استجابة الدول ومصارفها ومؤسساتها المالية للمتطلبات الدولية المكلفة في هذا الجانب.

ويهدف البحث إلى الكشف عن معوقات عملية غسيل الأموال في المصارف، فضلاً عن بيان طرق إجراءات ومدى الوعي ومعرفة العاملين على مكافحة عمليات غسيل الأموال في محافظة اربيل.

وقد توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات ومن أهمها ضعف الإجراءات للحد من ظاهرة غسيل الأموال في المصارف العاملة في المحافظة، وإن هناك آثار سلبية لظاهرة غسيل الأموال على العديد من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تترك آثارها الواضحة على سير النمو الاقتصادي في البلد وعلى عملية استدامة التنمية.

الكلمات المفتاحية: غسيل الأموال، تواطؤ الموظفين، سرية المصرفية.



مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٣) العدد (٣) ٢٠٢٢
الصفحات: ٢٣٥-٢٥١

(٢٣٥)

Analysis of money laundering operations in Erbil provincial banks for 2021

(Auxiliary Factors, Constraints, Procedures)

Abstract

In conjunction with the technological development witnessed by the world, money laundering is evolving exponentially, its methods are multiplied, and its economic, political and social implications are increasing. Taken into account the seriousness of the phenomenon, the international community has been keen in recent years to consider anti-money laundering as a general indicator by which to verify the extent to which countries, banks and financial institutions have responded to costly international requirements in this regard.

The research aims to identify the money laundering process and to reveal its stages and characteristics, and to detect the obstacles to the money laundering process in banks, as well as to unveil ways to enhance procedures and increase awareness and knowledge of workers to combat money laundering in Erbil Governorate.

The research reached a number of conclusions, the most important of which is the weakness of procedures to reduce the phenomenon of money laundering in banks operating in the governorate, and that there are deleterious implications of the money laundering phenomenon on many important economic indicators, that leave clear effects on the progress of economic growth in the country and on the process of sustainable development.

Key words: Money Laundering, Employee Complicity, Banking Secrecy.

المقدمة:

تعد ظاهرة غسيل الأموال من أخطر ظواهر عصر الإقتصاد الرقمي، كونها ترتبط بأنشطة غير قانونية تحقق عوائد مالية غير مشروعة تؤدي إلى تآكل إقتصاد البلد، فيزيد من إفلاس المصارف وتفقد الدولة سيطرتها على السياسة الإقتصادية، مما يؤدي بالإضرار بسمعة البلد، وإن زيادة عدد المصارف في إقليم كردستان وخاصة محافظة اربيل وفي ظل وجود الانفتاح الاقتصادي الفوضوي، وبما أن إقليم كردستان ذو خصوصية تتوفر فيها العوامل المساعدة لعملية غسيل الأموال، وتعد المصارف من أهم الحلقات التي تدور فيها الأموال غير المشروعة، ويزداد الأمر تعقيداً مع تقدم العمليات المصرفية واستخدام الخدمات الالكترونية الحديثة التي يسهل استخدامها بصورة مخالفة للقانون، لاسيما وأن أغلب هذه العمليات تتم بصورة آلية وإمكانية الرقابة عليها يحتاج إلى الجهد والوقت والتكاليف، ومن جهة أخرى فإن المصارف ذاتها تعد رأس الحربة في مكافحة أنشطة غسيل الأموال ولقلة خبرة المصارف العاملة في محافظة اربيل في مجال التأكد من حدوث هذه العملية فمن الصعب محاربتها والحد منها، ما أدى إلى أن تصبح عملية غسل الأموال إحدى أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات المصرفية في الإقليم وخاصة في حالة غياب الرقابة، أو عدم إكثانتها، ما يتيح الفرصة لتسهيل هذه العملية.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته عن طريق تأثير عمليات غسيل الأموال على إقتصاد البلد، وما لهذه العملية من مخاطر على العمل المصرفي، إذ تعد عمليات غسيل الأموال من أخطر الجرائم التي تواجه الإقتصاد المحلي والدولي كونها من الجرائم العابرة للحدود، كما أنها تمثل التحدي الحقيقي أمام المصارف والمؤسسات المالية للالتزام بالمعايير الدولية كالآتي: (Basle، FATF، Ixtapa، Egmont، ISIA... الخ).

مشكلة البحث:

تتبع مشكلة البحث في الإجابة على الأسئلة الآتية:

١. هل ان إجراءات مكافحة غسيل الأموال المتبعة من قبل مصارف محافظة اربيل تقلل أو تحد من هذه الظاهرة.
٢. ما المعوقات التي تواجه المصارف للحد من هذه الظاهرة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى:

١. الكشف عن معوقات عملية غسيل الأموال في المصارف العاملة في محافظة اربيل.
٢. الكشف عن نسبة إجراءات المتخذة في المصارف ومدى الوعي ومعرفة العاملين لمكافحة عمليات غسيل الأموال في محافظة اربيل.

فرضية البحث:

تتطلق البحث من الفرضية الآتية:

هناك ضعف في إجراءات المتخذة لمكافحة عمليات غسيل الأموال ووجود المعوقات التي تواجه المصارف في مكافحة تلك العمليات في محافظة اربيل.

منهجية البحث:

يعتمد البحث عن المنهج الاستقرائي للموضوع قيد البحث عن طريق دراسة عينة من المصارف العاملة في محافظة اربيل، فضلاً عن الاستعانة بالتحليل الإحصائي، ومن ثم التعرف على النتائج التي تم التوصل إليها.

حدود البحث:

تشتمل مكانياً عينة من المصارف الحكومية والخاصة في محافظة اربيل. أما زمانياً فتشتمل عام ٢٠٢١.

خطة البحث:

لغرض الوصول إلى هدف البحث والتحقق من فرضياتها، قسمت البحث على مبحثين: خصص المبحث الأول لبحث الإطار المفاهيمي لدراسة عملية غسيل الأموال، ويتناول المبحث الثاني الإطار التطبيقي لدراسة تحليل الاقتصادي لعملية غسيل الأموال، وإنتهت البحث بمجموعة من الإستنتاجات والتوصيات.

الدراسات السابقة:

١. دراسة (ملا، ٢٠١٦):

تحليل عملية غسيل الأموال في إقليم كردستان – العراق:

دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العاملة لعام 2016

وهي رسالة ماجستير في الاقتصاد قدمت إلى جامعة صلاح الدين تهدف الدراسة إلى:
أ. الكشف عن مدى وجود عملية غسيل الأموال ومصادرها في المصارف العاملة في الإقليم.
ب. بيان طرق تعزيز إجراءات مكافحة عمليات غسيل الأموال في إقليم كردستان - العراق.
ومن أهم الإستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة:
أ. توصلت الدراسة بأن زيادة المعوقات أمام مكافحة عمليات غسيل الأموال في الإقليم، تؤدي إلى زيادة عمليات غسيل الأموال، أي هناك علاقة طردية موجبة.
ب. أظهرت الدراسة بأن هناك مجموعة من العوائق تواجه نشاط القطاع المصرفي في إقليم كردستان - العراق وبخاصة وجود عوائق سياسية أمام إنشاء المصارف الخاصة.

٢. دراسة (باداوي وآخرون، ٢٠١٦):

العوامل المساعدة لعمليات غسيل الأموال وإجراءات مكافحتها من قبل المصارف:

دراسة تحليلية في محافظة اربيل

وهي بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية تهدف الدراسة إلى: الكشف عن وجود عملية غسيل الأموال في مصارف المحافظة في محافظة اربيل.
ومن أهم الإستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة:
أ. إن المصارف العاملة في محافظة اربيل تواجه بعملية غسيل الأموال، مما يدل على تفشي هذه العملية في إقليم كردستان العراق.
ب. وجود صعوبات إدارية و مصرفية لكشف عملية غسيل الأموال في المصارف، ومنها نقص في الضوابط للاستفسار عن مصادر الأموال.

٣. دراسة (Hussam A.AI- Abad,2004):

Deficiencies in regulations for anti-money Laundering in Fighting Money Laundering & Terrorist Financing Good Governance Practice

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تطبيق جيد للحكومة

تهدف الدراسة إلى توضيح أهمية مكافحة غسل الأموال، والدعوة إلى التحرك للمواجهة الفعالة لهذه الظاهرة، حتى لا تستفحل وتصبح إدارة كاملة للفساد، وقتها سيكون من الصعب مواجهتها والقضاء عليها.

ومن أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة: أن غسل الأموال نشاط إجرامي تعاوني، تتلاقى فيه الجهود الشريرة لخبراء المال والمصارف، وخبراء التقنية - في حالات غسل الأموال بالطرق الالكترونية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لعملية غسل الأموال:

أولاً: تعريف عملية غسل الأموال:

غسل الأموال هي: كل مال مكتسب من مصدر غير مشروع أو بطريقة غير شرعية وتم إدخاله في دورة الاقتصادية المشروعة بواسطة عملية مصرفية معقدة ومتداخلة بهدف إخفاء وتغيير مصدره الحقيقي (ملا، ٢٠١٦: ١٢).

ثانياً: مراحل عملية غسل الأموال:

تمر عملية غسل الأموال بثلاثة مراحل وكالاتي:

المرحلة الأولى:

تعد هذه المرحلة هي الأصعب بين بقية المراحل نظراً لاحتمالات الكشف وكونها تتطلب أن تكون المصارف هي الطرف الأساس فيها، إذ يتم التركيز في هذه المرحلة على تحصيل وجمع الأموال الناتجة عن الأنشطة غير المشروعة التي تكون على شكل نقود سائلة من أجل إدخالها في النظام المصرفي والمؤسسات المالية دون لفت الانتباه، مما يدفعهم إلى نقلها من مصرف إلى آخر أو نقلها إلى خارج الدولة التي يعمل فيها الأفراد عن طريق التحويلات المصرفية (خطيب، ٢٠٠٥: ١١).

المرحلة الثانية:

إذ يتم طمس علامة تلك الأموال مع مصادرها غير المشروعة من خلال القيام بالعمليات المالية والمصرفية المتأتية، والهدف من هذه المرحلة هو جعل عملية ربط الأموال بمصادرها الإجرامية صعبة قدر الإمكان (الذهبي، ٢٠٠١: ٤٢٣).

المرحلة الثالثة:

وتسمى مرحلة التكامل، أو الاستثمار، وهي الخطوة النهائية بعد أن انفصلت الأموال تماماً عن مصادرها غير المشروع وأصبحت لا تنتمي له، في هذه المرحلة يتم إضفاء صفة الشرعية على الأموال غير المشروعة عن طريق إعادة إدخال الأموال في دورة الاقتصاد (القسوس، ٢٠٠٢: ٣٣) و (Agarwal,2004:775).

ثالثاً: خصائص عملية غسل الأموال:

- أهم خصائص عملية غسل الأموال الآتي: (ملا، ٢٠١٦: ٢٣) و(عبدالقادر، ٢٠٠٦: ١٥٨)
 ١. **التنظيم والتخطيط:** إن عمليات غسل الأموال تتم عبر خطوات ومراحل متتابعة ومتلاحقة محددة بدقة عالية، لا تترك مجالاً للشك في عدم مشروعيته، مما يقتضي التخطيط ووضع البرامج المختلفة وتوزيع الأدوار وتوجيه العمليات والمتابعة والملاحقة والتدخل الفوري والسرية.
 ٢. **تكنولوجيا المعلومات:** تعد عمليات غسل الأموال واحدة من أخطر عمليات الاقتصاد الرقمي في ظل تزايد الأخذ بوسائل التقنية الحديثة سواء في تنظيم العمليات أو تنفيذها، فالتقدم الذي شهدته وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أتاح إمكانيات واسعة أمام غاسل الأموال في تخطيط وتمير المخططات، وتنفيذ وتوجيه العمليات ببسر وسهولة، مما جعل مثل هذه العمليات غير خاضعة لقيود الزمان والمكان ولا تحددها الحدود الجغرافية.
 ٣. **التكامل:** تتصف عملية غسل الأموال بالتكامل والشمولية والاتصال، وتعد هذه العملية من العمليات ذات الاتصال الوثيق بين مكوناتها، إذ يجب أن تتوافر لها عناصر متكاملة فكل حلقة تكمل الأخرى، بدءاً من مرحلة الإيداع ثم مرحلة التغطية وانتهاءً بمرحلة الاندماج.
 ٤. **المردود المالي:** عملية غسل الأموال ذات مردود مالي كبير وثروة سريعة لمنفذها خلال مدة زمنية قصيرة.

رابعاً: الآثار الاقتصادية:**١. آثار الاقتصادية السلبية:**

يمكن تلخيص الآثار الاقتصادية السلبية بما يأتي:

- أ. **استنزاف الاقتصاد القومي:** إن نقل الأموال إلى خارج البلاد بقصد غسلها في بلدان أخرى، يؤدي إلى حرمان البلد من الأموال والأرصدة الموجودة فيها التي تغذي الاقتصاد الوطني، مما يحول دون استثمارها في مشاريع اقتصادية وتنموية تدر دخلاً للدولة، والأفراد وينعكس هذا على استنزاف الاقتصاد القومي والمتمثل بزيادة الدين الخارجي والداخلي الدولة، فضلاً عن زيادة عجز الموازنة العامة (السعد، ٢٠٠٣: ١٢).
- ب. **مخاطر ارتفاع معدل التضخم:** تؤدي عمليات غسل الأموال إلى زيادة الاستهلاك، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للنقود، ومن ثم ارتفاع معدل التضخم في البلد (Walker & Stamp, 2007: 5-6).
- ت. **تخفيض قيمة العملة المحلية:** تؤدي عمليات غسل الأموال إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية بغرض تحويلها للإيداع في بنوك خارج البلاد أو استثمارها هناك، وبالمقابل يتم زيادة العرض للعملة الوطنية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها مقابل العملات الأجنبية تمشيئاً مع سوق العرض والطلب، وضعف قوتها الشرائية، واضطراب الأسعار، وزعزعة الثقة بقيمة العملة الوطنية محلياً وإقليمياً، والمضاربة على العملات الأجنبية، وظهور السوق السوداء لصرف العملة (الشمري وسلمان، ٢٠٠٨: ١٢٣).
- ث. **ضعف ثقة المستثمرين:** أنها تشكل محور تمرکز رأس المال الذي يوفر التمويل للمشاريع الاقتصادية، وعندما تهتز ثقة المستثمرين بالمؤسسات المالية، ينعكس ذلك سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا بدوره يشوه النمو الاقتصادي طويل الأجل للبلد، بسبب عدم ثقة المستثمرين بالاقتصاد المحلي (Portolano & Masciandaro, 2003: 313).

ج. **تذبذب الاستقرار في الأسواق المالية:** عندما تدخل الأموال غير المشروعة المراد غسلها إلى الأسواق المالية، فإنها لا تتقيد بأسعار البورصة والقيمة الفعلية المتداولة لأسعار الأسهم والسندات، بل تشتري وتبيع بأسعار المضاربة بعيداً عن أسعار السوق الحقيقية بسبب التعامل غير المنطقي في شراء وبيع الأسهم والسندات، لاسيما وأنها لا تراعي معادلة الربح أو الخسارة، بل هدفها هو غسل تلك الأموال من خلال المنافسة غير المتكافئة مع المستثمرين الجادين، وهذا يؤدي إلى تذبذب الاستقرار في الأسواق المالية، وينعكس بالتالي على زعزعة الثقة بالأسواق المالية (سلمان وميخا، ٢٠٠٧: ٢٢٥).

ح. **نقص معدل الادخار المحلي:** يؤدي هروب رؤوس الأموال للخارج إلى نقص الادخار المحلي، وعدم توفر الاحتياجات الاستثمارية، واتساع نطاق الفجوة التمويلية، وفي حالات غسل الأموال من خلال شراء وتخزين الذهب والمجوهرات والتحف واللوحات الباهظة الثمن، فإن الادخار يتراجع والاستهلاك يتصاعد، وفي حالة نقص الادخار المحلي تلجأ الدول إلى التمويل الخارجي والذي يشكل عبئاً على الميزانية السنوية والاقتصاد الوطني ككل.

خ. **تقويض سلامة الأداء البنكي:** تواجه المؤسسات المالية التي تعتمد على عائدات أنشطة غسل الأموال تحديات كبيرة في إدارة أصولها، وخصوصها، وعملياتها بصورة مرضية، فعلى سبيل المثال قد تصل كميات ضخمة من الأموال التي تم غسلها إلى مؤسسة بنكية ما، ولكنها لا تلبث أن تسحب فجأة، دون سابق إنذار أو تنبيه، عن طريق تحويل الأموال أو سحب فعلى من قبل المودعين واستجابة لعوامل لا علاقة لها بالسوق، ويمكن لمثل هذه الأمور أن تتسبب في حدوث مشكلة سيولة للبنك المعني، وما قد ينجم عنه من الإفلاس (McDowell & Novis, 2001: 16).

د. **عملية المنافسة الحرة:** إن عمليات غسل الأموال تلحق إضراراً كبيرة على عملية المنافسة الحرة، إذ يقوم غاسلو الأموال بإنتاج سلع وخدمات وبيعها بأسعار تقل عن أسعار التكلفة، وهذا يؤثر في المشاريع الاقتصادية وتعرضها للإفلاس (محمد، ٢٠١٢: ٤١).

٢. آثار الاقتصادية الإيجابية:

يمكن تلخيص آثار الاقتصادية الإيجابية كالآتي: (باداوتي وآخرون، ٢٠١٦: ٤٢١)

أ. **الاستثمار:** تعد عملية غسل الأموال كسلاح ذو حدين على الاستثمار، في الوقت الذي يتم فيه استثمار الأموال المغسولة في البلد نفسه، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار على الرغم من أن هذه الحالة تعد من الحالات النادرة، ومن جهة أخرى فإن أغلبية الاستثمارات الناتجة عن عمليات غسل الأموال تعد من الاستثمارات قصيرة الأمد أو الساخنة والسريعة الربح، ولكن هذه الحالة تؤدي إلى نمو القطاعات الاقتصادية في البلد.

ب. **الادخار:** تؤدي عملية غسل الأموال إلى زيادة الادخار في البلد الذي تحفظ فيه الأموال أو البلد الذي يتم فيه عملية غسل الأموال، بشرط أن هذه الأموال المغسولة لا يعاد استخدامها في المصادر غير الشرعية نفسها في اقتصاد البلد.

المبحث الثاني:**المحور الأول: المعلومات العامة حول العاملين في المصارف العاملة في محافظة اربيل:**

في هذا المبحث سوف نستعرض المعلومات العامة حول العاملين في المصارف العاملة في محافظة اربيل وكالاتي:

أولاً: جنسية المصرف:

يتضح من الجدول (1) أن من مجموع عينة البحث التبلغ (20) مفردة، إذ تأتي بالمرتبة الأولى المصارف المحلية، إذ بلغ عدد أفراد العينة (17) وبأهمية نسبية (85.0%)، وتأتي بالمرتبة الثانية المصارف الأجنبية، إذ بلغ عدد أفراد العينة (3) وبأهمية نسبية (15.0%). وبهذا المؤشر يظهر بأن معظم المصارف العاملة في إقليم كردستان - العراق ضمن البنوك المحلية، وهذا يدل على وجود عوائق أمام البنوك الأجنبية للدخول إلى اقتصاد الإقليم وفي مقدمتها عدم وجود الثقة.

الجدول (1) توزيع عينة البحث حسب جنسية المصارف في محافظة اربيل

المجموع		أجنبي		محلي		جنسية المصرف
		نسبة	تكرارات	نسبة	تكرارات	
100	20	15	3	85	17	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على استمارة الاستبانة.

ثانياً: ملكية البنك:

يتضح من الجدول (2) إن من مجموع عينة البحث البالغة (20) مفردة، تأتي بالمرتبة الأولى مصارف القطاع الخاص، إذ بلغ عدد أفراد العينة (14) وبأهمية نسبية (70.0%)، وتأتي بالمرتبة الثانية مصارف القطاع الحكومي، إذ بلغ عدد أفراد العينة (6) وبأهمية نسبية (30.0%). ومن هذا يظهر بأن أغلبية المصارف العاملة في الإقليم ضمن مصارف القطاع الخاص، وهذا يدل على ضعف القطاع المصرفي الحكومي في إقليم كردستان - محافظة اربيل، من جهة وإن معظم المصارف الحكومية ينحصر نشاطها في مجالات ضيقة من جهة أخرى.

الجدول (2) توزيع عينة البحث حسب نوع المصارف في محافظة اربيل

المجموع		خاص		حكومي		نوع المصرف
		نسبة	تكرارات	نسبة	تكرارات	
100	20	70	14	30	6	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على استمارة الاستبانة.

ثالثاً: العمر:

بالنسبة لأعمار العاملين في مجال المصارف العاملة في محافظة اربيل، وكما موضح في الجدول (3)، تأتي بالمرتبة الأولى الفئتين (30-35) و(35-40) سنة، إذ بلغ عدد أفراد كلا العينتين (23) وبأهمية نسبية (28.75%) لكليهما، وتأتي بالمرتبة الثانية الفئة (أكثر من 40)، إذ بلغ عدد أفراد كلا العينة (21) وبأهمية نسبية (25%)، وأما المرتبة الثالثة فهي الفئة (أقل من 30) سنة، إذ بلغ عدد الأفراد العينة (13) وبأهمية نسبية (16.25%)، من هذا يتبين بأن نسبة (73.75%) من العاملين عمرهم (أقل من 40) سنة، وهذا يدل على القوى العاملة النشطة في القطاع المصرفي، وهذا ينعكس بشكل إيجابي على تحقيق النمو الاقتصادي في المحافظة.

الجدول (3) توزيع عينة البحث حسب عمر للعاملين في المصارف في محافظة اربيل

العمر	تكرارات	نسبة
أقل من 30 سنة	13	16.25
30-35 سنة	23	28.75
35-40 سنة	23	28.75
أكثر من 40 سنة	21	26.25
المجموع	80	100

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على استمارة الاستبانة.

رابعاً: التحصيل الدراسي:

يتضح من الجدول (4) إن من مجموع عينة البحث البالغة (80) مفردة، يأتي بالمرتبة الأولى أصحاب شهادات البكالوريوس، إذ بلغ عدد أفراد العينة (44) وبأهمية نسبية (55.0%)، ويأتي بالمرتبة الثانية أصحاب شهادات الدبلوم، إذ بلغ عدد أفراد العينة (17) وبأهمية نسبية (21.25%). أما المرتبة الثالثة فهي لأصحاب شهادات الماجستير، إذ بلغ عدد أفراد العينة (8) وبأهمية نسبية (10.0%)، وأما المرتبة الرابعة لأصحاب شهادات الثانوية، إذ بلغ عدد أفراد العينة (7) وبأهمية نسبية (8.75%)، في حين يأتي بالمرتبة الأخيرة كل من أصحاب شهادات الدكتوراه والدبلوم العالي، إذ بلغ عدد أفرادهما (2)، بأهمية نسبية (2.5%) لكل منهما، ويبين ذلك بأن نسبة (70.0%) من العاملين في المصارف الحكومية والخاصة من أصحاب الشهادات البكالوريوس فما فوق، وهذا المؤشر ايجابي لتطور المصارف في محافظة اربيل.

الجدول (4) توزيع عينة البحث حسب التحصيل الدراسي للعاملين في المصارف العاملة لمحافظة اربيل

التحصيل الدراسي	تكرارات	نسبة
ثانوية	7	8.75
دبلوم	17	21.25
بكالوريوس	44	55
دبلوم عالي	2	2.5
ماجستير	8	10
دكتوراه	2	2.5
المجموع	80	100

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على استمارة الاستبانة.

خامساً: التخصص العلمي:

بالنسبة إلى التخصص العلمي وكما موضح في الجدول (5) فإن تخصص المحاسبة يأتي بالمرتبة الأولى، إذ بلغ عدد أفراد العينة (27) وبأهمية نسبية (33.75%)، أما المرتبة الثانية فهي للأخرى التي تشمل التخصصات الأخرى غير التي تم تدوينها، إذ بلغ عدد أفراد العينة (18) وبأهمية نسبية (22.5%)، وتخصص الإدارة هو في المرتبة الثالثة، إذ بلغ عدد أفراد العينة (15) وبأهمية نسبية (18.75%)، وأما المرتبة الرابعة فهي للمالية والمصرفية، إذ بلغ عدد أفرادها (7)، وبأهمية نسبية (8.75%)، ويأتي تخصص الاقتصاد في المرتبة الخامسة، إذ بلغ عدد أفراد العينة (6) وبأهمية نسبية (7.5%) في حين بلغ عدد الأفراد المتخصصين بإدارة المصارف (5) وبأهمية نسبية (6.25%)، ويأتي تخصص القانون بالمرتبة الأخيرة وعدد أفرادها (2) وبأهمية نسبية (2.5%)، من هذا يظهر بأن التخصص في مجال الإدارة والاقتصاد تشكل نسبة (66.25%)، وهذا

يدل على سلامة سير عمل المصارف في محافظة اربيل، ويلحظ من جانب آخر فإن فئة أخرى تشكل نسبة (22.5%) خارج تخصص مجال المصارف مما يستوجب العمل على تقليلها بهدف تصحيح مسار عمل المصارف العاملة ورفع كفاءتها للمساهمة في اقتصاد المحافظة.

الجدول (5) توزيع عينة البحث حسب التخصص العلمي للعاملين في المصارف العاملة في محافظة اربيل

النسبة	تكرارات	التخصص العلمي
18.75	15	الإدارة
7.5	6	الاقتصاد
33.75	27	المحاسبة
8.75	7	المالية والمصرفية
6.25	5	إدارة المصارف
2.5	2	القانون
22.5	18	أخرى
100	80	المجموع

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على استمارة الاستبانة.

سادساً: عدد سنوات الخبرة:

بالنسبة لعدد سنوات الخبرة في مجال المصارف وكما موضح في الجدول (6)، فتأتي بالمرتبة الأولى الفئة (أكثر من 20) سنة، إذ بلغ عدد أفراد العينة (23) وبأهمية نسبية (28.75%)، وتأتي بالمرتبة الثانية الفئة (11-15) سنة، إذ بلغ عدد أفراد العينة (21) وبأهمية نسبية (26.25%)، وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة (16-20) سنة، إذ بلغ عدد الأفراد (20) وبأهمية نسبية (25.0%)، في حين تأتي بالمرتبة الرابعة الفئة (6-10) سنة، إذ بلغ عدد أفراد العينة (12)، وبأهمية نسبية (15.0%)، أما الفئة (1-5) سنوات فتأتي في المرتبة الخامسة والأخيرة، إذ بلغ عدد أفراد العينة (4)، وبأهمية نسبية (5.0%)، ومن هذا يتبين بأن نسبة (20.0%) من العاملين تقع سنوات خبرتهم ما بين (1-10) سنوات، وهذا يدل على جمود قطاع المصرفي خلال العشر سنوات الأخيرة محافظة اربيل.

الجدول (6) توزيع عينة البحث حسب سنوات الخبرة للعاملين في المصارف العاملة محافظة اربيل

النسبة	تكرارات	سنوات الخبرة
5	4	1-5 سنة
15	12	6-10 سنوات
26.25	21	11-15 سنة
25	20	16-20 سنة
28.75	23	أكثر من 20 سنة
100	80	المجموع

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على استمارة الاستبانة.

المحور الثاني: العوامل المساعدة لعمليات غسل الأموال في محافظة اربيل:

من هذه الفقرة نستعرض تحليل العوامل المساعدة لعمليات غسل الأموال في المصارف العاملة في محافظة اربيل وكالاتي:

الجدول (7) العوامل المساعدة لعمليات غسيل الأموال في محافظة اربيل

البيان	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المجموع	
	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد
تعد المصارف المستهدف الرئيس لعمليات غسيل الأموال.	17	21	41	51	11	14	8	10	3	3.75	80	100
لا تمثل مصادر الأموال التي يتم ايداعها أهمية بالنسبة للمصارف.	38	48	14	18	8	10	11	13.8	9	11.3	80	100
إن تعدد الطرق التي يمكن من خلالها تنفيذ عمليات غسيل الأموال يزيد من صعوبة كشف تلك العمليات.	22	28	35	44	6	7.5	7	8.75	10	12.5	80	100
فتح الحسابات المتعددة وصعوبة تجميع المعلومات الخاصة بزبون واحد تجعل من مهمة المدققين أكثر صعوبة.	22	28	35	44	6	7.5	7	8.75	10	12.5	80	100
تساهم الخدمات المصرفية الحديثة (الانترنت، الخدمات المصرفية الالكترونية) في استغلال المصارف لتنفيذ عمليات غسيل الأموال.	18	23	35	44	4	5	9	11.3	14	17.5	80	100
هناك نقص في الضوابط التي تغطي المسؤول أو الموظف الحق في الاستفسار عن مصادر الأموال والعمليات المصرفية.	14	18	32	40	22	28	7	8.75	5	6.25	80	100
ميل إدارة المصرف إلى تحقيق ميزة تنافسية تدفع بها للمرونة في بعض الضوابط.	36	45	22	28	10	13	11	13.8	1	1.25	80	100
ضعف الكفاءات والخبرات والكودار المصرفية المنبرية تعيق الكشف عن الحقائق المتعلقة بعمليات غسيل الأموال.	14	18	41	51	12	15	7	8.75	6	7.5	80	100

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على استمارة الاستبانة.

إن عوامل المساعدة لعمليات غسيل الأموال في مصارف محافظة اربيل تظهر بشكل واضح كما موضح في الجدول (7) من خلال النقاط الآتية:

١. إن حوالي (72.25%) من العاملين في القطاع المصرفي في محافظة اربيل يشيرون إلى تعرض مصارفهم لظاهرة غسيل الأموال، وهذا مؤشر قوي على تفشي هذه العملية في المصارف العاملة وذلك بسبب انتشار ظاهرة الفساد بكل أشكالها في المؤسسات الحكومية في محافظة اربيل.
٢. من الجدول يتبين بأن نسبة (65.0%) من المصارف الموجودة لا يهتمون بمصادر الأموال المودعة لديهم، وهذا يدل على عدم وجود رقابة كفوءة على نشاط هذه المصارف، فضلاً عن عدم وجود قانون خاص حول ذلك، وهذا يشجع أو يسهل عملية غسيل الأموال في المصارف العاملة في محافظة اربيل.
٣. يتبين من الجدول بأن (71.25%) من العاملين في المصارف يواجهون صعوبة في الكشف عن عمليات غسيل الأموال في محافظة اربيل، بسبب قلة الخبرة و عدم وجود الدورات التدريبية لمكافحة هذه العملية.
٤. يتضح من الجدول ان نسبة (71.25%) من العاملين في المصارف يواجهون صعوبة في جمع المعلومات عن أصحاب الأموال المودعة لديهم، بسبب وجود المنافسة القوية بين المصارف (٢٤٥)

- الخاصة للحصول على أكبر كمية من الأموال المودعة، فضلاً عن عدم وجود الرقابة الحكومية الكفوءة على المصارف العاملة، وبالتالي تسهيل عملية غسيل الأموال في المحافظة اربيل.
٥. حوالي (66.3%) من العاملين يرون بأن الخدمات المصرفية الحديثة (الانترنت والخدمات الالكترونية) تسهم في استغلال المصارف لعملية غسيل الأموال، وهذا بدوره يؤدي إلى توسع في عملية غسيل الأموال، في محافظة اربيل.
٦. هناك نقص في الضوابط التي تعطي الموظف المصرفي الحق في الاستفسار عن مصادر الأموال المودعة لديهم، وهو ما تراه نسبة (57.5%) من عينة البحث، وهذا أدى إلى تسهيل عملية غسيل الأموال في محافظة اربيل.
٧. يتبين من الجدول بأن نسبة (72.5%) من العاملين في القطاع المصرفي يؤيدون ضعف الكفاءات اللازمة لغرض الكشف عن الحقائق المتعلقة بغسيل الأموال، وهذا بدوره أدى إلى زيادة عملية غسيل الأموال محافظة اربيل.
٨. إن نسبة (68.8%) من العاملين في المصارف يرون بأن هناك مرونة في الضوابط مكافحة عمليات غسيل الأموال من قبل إدارة المصارف لتحقيق ميزة التنافسية في المصارف العاملة في محافظة اربيل.

الجدول (8) الإجراءات التي تتخذ من قبل المصارف لمكافحة عمليات غسيل الأموال

المجموع		غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		البيان
النسبة	تكرارات	النسبة	تكرارات	النسبة	تكرارات	النسبة	تكرارات	النسبة	تكرارات	النسبة	تكرارات	
100	80	27.5	22	33.8	27	6.3	5	21	17	11	9	متابعة المعايير الحديثة التي تقرها المنظمات المالية كـ(Basle، Egmont، FATF، Ixtapa، ISIA... الخ).
100	80	23.8	19	37.5	30	3.8	3	19	15	16	13	تعزيز في البرامج التدريبية للموظفين التي تسهم في زيادة معرفتهم بالانماط الجديدة لعمليات غسيل الأموال وكيفية التصدي لها.
100	80	31.3	25	35	28	5	4	18	14	11	9	التنسيق والتكامل بين المصارف لكشف عمليات غسيل الأموال.
100	80	21.3	17	41.3	33	6.3	5	23	18	8.8	7	عدم السماح لتدخل الجهات السياسية وغير القانونية في عمليات المصرفية.
100	80	27.5	22	33.8	27	3.8	3	16	13	19	15	مراقبة التحويلات المتتالية إلى الحساب أو عدة حسابات في الخارج.
100	80	36.3	29	27.5	22	6.3	5	13	10	18	14	مراقبة المستثمرين الأجانب من أنشطتهم الاقتصادية الحقيقية في إقليم كردستان.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة.

المحور الثالث: تحليل إجراءات المصارف لمكافحة عمليات غسيل الأموال:

بالنسبة لإجراءات المصارف لمكافحة عمليات غسيل الأموال وكما موضح في الجدول (8) هي كالآتي:

١. يتبين من الجدول بأن نسبة (61.3%) من العاملين يرون بأنه لا تتم متابعة المعايير الحديثة كـ (Basle، FATF، Ixtapa، Egmont، ISIA... الخ). من قبل المصارف العاملة على

- الرغم من دورها لمكافحة عمليات غسيل الأموال، وهذا يدل على أن المصارف العاملة في محافظة اربيل بيئة مناسبة لعمليات غسيل الأموال.
٢. يتضح من الجدول أن نسبة (61.3%) من العاملين في القطاع المصرفي لا يرون أن هناك تعزيزات في البرامج التدريبية التي تزيد معرفتهم بالأنماط الجديدة لعمليات غسيل الأموال ولا يعرفون كيفية التصدي لعمليات غسيل الأموال.
٣. بالنسبة لدور التنسيق والتكامل بين المصارف وكما موضح في الجدول فإن نسبة (66.3%) من العاملين يرون بأنه لا يوجد تنسيق وتكامل بين المصارف العاملة في محافظة اربيل للكشف عن عمليات غسيل الأموال، وبالتالي تسهيل زيادة عملية غسيل الأموال.
٤. يتبين من الجدول إن نسبة (31.3%) من العاملين في القطاع المصرفي لا يرون وجود تداخلات من الجهات السياسية، بينما نسبة (62.6%) من المصارف العاملة في محافظة اربيل يشيرون بتدخل الجهات السياسية في العمليات المصرفية، وهذا دليل آخر على وجود عمليات غسيل الأموال لأن أحد المصادر للعملية يعود إلى السياسيين في محافظة اربيل.
٥. يتضح من الجدول نسبة (61.3%) من العاملين في القطاع المصرفي لا يرون مراقبة التحويلات المتتالية إلى الحسابات في الخارج، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة عمليات غسيل الأموال في محافظة اربيل.
٦. إن حوالي (63.8%) من العاملين في المصارف لا يرون مراقبة الأنشطة الاقتصادية الحقيقية للمستثمرين الأجانب، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة عمليات غسيل الأموال في محافظة اربيل.
- الجدول (9) درجة معرفة العاملين في المصارف بوجود القوانين والتعليمات واللوائح المنظمة لعمليات الرقابة على غسيل الأموال**

البيان	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المجموع	
	ن	نسبة	ن	نسبة	ن	نسبة	ن	نسبة	ن	نسبة	ن	نسبة
قانون رقم (٩٣) و(٣٩) العراقي لمكافحة غسيل الأموال لعام ٢٠١٥ و٢٠٠٤	4	5	17	21	14	18	18	22.5	27	33.8	80	100
الإجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي العراقي	16	20	10	13	2	2.5	35	43.8	17	21.3	80	100
التوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة الفاتف Financial Action Task Force (FATF)	14	18	13	16	6	7.5	26	32.5	21	26.3	80	100
يوجد قوانين وإجراءات متخذة من قبل حكومة إقليم كردستان لمكافحة غسيل الأموال	11	14	7	8.8	8	10	29	36.3	25	31.3	80	100

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة.

المحور الرابع: قلة درجة معرفة العاملين في المصارف بوجود القوانين والتعليمات واللوائح المنظمة لعمليات الرقابة على غسيل الأموال في مصارف محافظة اربيل:

تظهر بشكل واضح في الجدول (9) في النقاط الآتية:

١. يتضح من الجدول بأن نسبة (56.5%) من العاملين في المصارف الحكومية والخاصة في المحافظة ليس لديهم معرفة بالقوانين رقم (٩٣) و(٣٩) لسنة (٢٠٠٤) و(٢٠١٥) الذي يعد عماد مكافحة غسيل الأموال في العراق وإقليم كردستان يستند عليه. وهذا يؤدي إلى زيادة حدوث (٢٤٧)

عمليات غسيل الأموال في المصارف العاملة في محافظة اربيل، بسبب قلة معرفة العاملين في مجال عمليات غسيل الأموال.

٢. بالنسبة لإجراءات البنك المركزي العراقي وكما موضح في الجدول (7) فإن نسبة (65.0%) من العاملين في القطاع المصرفي ليس لديهم معلومات عن أي إجراءات من قبل البنك المركزي العراقي لمكافحة غسيل الأموال، وبالتالي يصعب الكشف عن عمليات غسيل الأموال في المصارف العاملة في محافظة اربيل.

٣. بالنسبة للتوصيات الأربعين الصادرة من مجموعة (FATF) يظهر بأن نسبة (58.75%) من العاملين في المصارف العاملة ليس لديهم معرفة عن التوصيات الأربعين الصادرة من مجموعة (FATF) لمكافحة غسيل الأموال، وهذا يؤدي إلى صعوبة الكشف عن عمليات غسيل الأموال في محافظة اربيل.

٤. بالنسبة للقوانين والإجراءات المصرفية لحكومة إقليم كردستان يتبين إن نسبة (67.5%) من العاملين يشيرون إلى أن ليس هناك قوانين وإجراءات ضرورية لكشف ومكافحة عمليات غسيل الأموال، من هذا يظهر بأنه ليس هناك في الإقليم قانون خاص لمكافحة غسيل الأموال.

الجدول (10) درجة معرفة العاملين في المصارف بوجود القوانين والتعليمات واللوائح المنظمة لعمليات الرقابة على غسيل الأموال

المجموع		غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		البيان
100	80	16.3	13	21.3	17	3.8	3	28	22	31	25	عدم معرفة وإلمام موظفي المصرف بجميع أساليب غسلي الأموال وخاصة المستحدثة منهم.
100	80	18.8	15	8.75	7	16	13	21	17	35	28	احتمال تواطؤ بعض موظفي المصارف مع غسلي الأموال.
100	80	18.8	15	12.5	10	13	10	39	31	18	14	وجود عمليات كثيرة في بعض الحسابات يصعب مراقبتها.
100	80	13.8	11	10	8	18	14	43	34	16	13	تتخصص أدلة مكافحة التوجيهية في فئة الإدارة العليا ولا تعمم على كافة الموظفين، مما يقلل من المعرفة المطلوبة لديهم.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة.

المحور الخامس: بالنسبة المعوقات التي تواجه المصرف في مكافحة عمليات غسيل الأموال:

وكما موضح في الجدول (10) هي كالآتي:

١. إن حوالي (58.75%) من العاملين في المصارف العاملة يرون بأن ليس لديهم معرفة بجميع أساليب غسلي الأموال ولاسيما المستحدثة منها، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة حدوث عمليات غسيل الأموال، بسبب قلة معرفة العاملين في هذا المجال.

٢. يتبين من الجدول بأن نسبة (56.25%) من العاملين يرون بأن هناك احتمال تواطؤ بعض من الموظفين العاملين في المصارف العاملة في محافظة اربيل، مع غسلي الأموال وهذا يدل على وجود بيئة مناسبة لعمليات غسيل الأموال.

٣. يتضح من الجدول (10) إن نسبة (56.25%) من العاملين في المصارف العاملة يشيرون إلى صعوبة مراقبة الحسابات التي فيها عمليات كثيرة. وهذا يدل على ضعف كفاءة العاملين في مراقبة الحسابات المتعددة ومن ثم يؤدي الي تسهيل عملية غسيل الأموال في محافظة اربيل.

٤. حوالي (58.75%) من العاملين في القطاع المصرفي يرون بأن تنحصر مهمة مكافحة عمليات غسيل الأموال في الإدارة العليا ولا تعمم على الموظفين، وهذا بدوره يؤدي إلى تقليل المعرفة لديهم تجاه مكافحة عمليات غسيل الأموال، ومن ثم زيادة هذه العملية.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

١. من الدراسة يمكن اسخلاص النتائج الآتية:
 - أ. توصل البحث إلى صحة إثبات فرضية وجود ضعف للإجراءات المتخذة لمكافحة غسيل الأموال مع وجود معوقات عديدة لمكافحة عمليات غسيل الأموال في محافظة اربيل والمتمثلة ب:
 - أ. وجود ضعف في معرفة بأساليب غاسلي الأموال ولاسيما المستحدثة منها.
 - ب. احتمال وجود تواطؤ بعض الموظفين العاملين في المصارف العاملة مع غاسلي الأموال.
 - ت. صعوبة مراقبة الحسابات التي تتم فيها عمليات كثيرة.
 - ث. حصر مكافحة عمليات غسيل الأموال في الإدارة العليا ولا تعمم على الموظفين.
 ٢. هناك عوامل المساعدة للعمليات غسيل الأموال ووجود ضعف في معرفة العاملين بالقوانين والتعليمات لمكافحة غسيل الأموال في محافظة اربيل والمتمثلة بالقوانين والتعليمات المحلية والدولية.
 ٣. أظهر البحث بأن هناك مجموعة من العوائق تواجه نشاط القطاع المصرفي في محافظة اربيل وتتمثل تلك العوائق بالآتي:
 - أ. عدم وجود الرقابة الكفوءة على نشاط المصارف العاملة في المحافظة.
 - ب. ضعف الكفاءات والخبرات للعاملين في القطاع المصرفي.
 ٤. توصلت الدراسة إلى صحة إثبات فرضية قلة معرفة العاملين بالقوانين والتعليمات لمكافحة غسيل الأموال في المصارف العاملة في المحافظة، والمتمثلة بالقوانين والتعليمات المحلية والدولية الآتية:
 - أ. القانون العراقي رقم (٩٣ و ٣٩) لسنة (٢٠٠٤ و ٢٠١٥).
 - ب. إجراءات البنك المركزي العراقي.
 - ت. التوصيات الأربعين من قبل (FATF).
 - ث. القوانين والإجراءات البنكية لحكومة الإقليم.
- وبالتالي يؤدي كل ما سبق إلى صعوبة كشف عن عمليات غسيل الأموال في الإقليم.

التوصيات:

١. يجب على الجهاز المصرفي أن يعيد هيكلة قوانين السرية المصرفية بشكل لا يمنع تعقب عمليات غسيل الأموال.
٢. من واجب حكومة إقليم كردستان ومحافظة اربيل تفعيل الأجهزة الرقابية للمصارف العاملة بهدف وضع حد لعمليات غسيل الأموال في المحافظة.

٣. من الأمور المطلوبة من المصارف العاملة في محافظة اربيل وضع سياسات وإجراءات واضحة ومكتوبة معتمدة من الإدارة العليا وملائمة لأنشطتها في مجال غسيل الأموال وموزعة بدليل على العاملين كافة في المصارف.
٤. تطوير آلية الرقابة المباشرة من قبل الجهات المختصة على أداء المصارف وشركات الصرافة للتأكد من تطبيق القوانين والأنظمة ومراقبة التدفقات المالية الداخلية والخارجية، ورصد حركة الأموال غير المشروعة من استحداث آليات عمل مصرفية حديثة تضمن شفافية مصادر رؤوس الأموال وفي الوقت ذاته تحرص على سرية المعاملات من خلال تدريب وتطوير المتعاملين في الصرف الأجنبي على أعلى مستوى لمكافحة جرائم غسيل الأموال في الإقليم وخاصة محافظة اربيل.
٥. أحكام السيطرة على المنافذ الحدودية ومنع التهريب بكل أشكاله وخاصة المخدرات وكل النشاطات غير القانونية التي تشكل مصدراً من مصادر الأموال غير النظيفة.
٦. عدم السماح لأية جهة بممارسة العمل المصرفي والعمل المالي بشكل عام دون الحصول على التراخيص اللازمة لذلك، لغلق الأبواب أمام الشركات الوهمية والواجهية التي تحاول الإساءة إلى الجهاز المصرفي والمالي العراقي من خلال فتح الأبواب لعمليات غسيل الأموال.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. باداوتي، سردار عثمان، وسماقي، أيوب أنور، عمر، لقمان عثمان، (٢٠١٦)، عوامل المساعدة لعمليات غسيل الأموال وإجراءات مكافحتها من قبل المصارف: دراسة تحليلية من محافظة اربيل، مجلة علوم الاقتصاد والإدارية، المجلد ٢٢، العدد ٩٢.
٢. الخطيب، سمير، (٢٠٠٥)، مكافحة عمليات غسيل الأموال، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر.
٣. الذهبي، جاسم محمد، (٢٠٠١)، ظاهرة غسيل الأموال بين الفساد الإداري والجريمة المنظمة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، عدد خاص بوقائع المؤتمر القطري الأول للعلوم الإدارية من ٦-٧ تشرين الأول، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٤. السعد، صالح محمود، (٢٠٠٣)، غسيل الأموال، مصرفياً، أمنياً، قانونياً، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.
٥. سلمان، أحمد هادي وميخا، لهيب توما، (٢٠٠٧)، انعكاسات مترتبة على ظاهرة غسيل الأموال، مجلة إدارة والاقتصاد، العدد ٦٧.
٦. الشمري، صادق راشد حسين وسلمان، فالح داود، (2008)، غسيل الأموال الآثار والمعالجات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ١٦.
٧. عبدالقادر، دانا حمه باقي، (٢٠٠٦)، السرية المصرفية في إطار تشريعات غسيل الأموال: دراسة تحليلية مقارنة، المديرية الطبع والنشر السليمانية.
٨. القسوس، رمزي نجيب، (٢٠٠٢)، غسيل الأموال جريمة العصر: دراسة مقارنة، ط١، دار وائل للنشر، عمان.
٩. محمد، عماد عاشور، (٢٠١٢)، دور أسواق الأوراق المالية في مكافحة غسل الأموال: بحث تطبيقي في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
١٠. ملا، مظفر حمد مصطفى، (٢٠١٦)، تحليل عملية غسيل الأموال في إقليم كردستان - العراق: دراسة تطبيقية لعينة من البنوك العاملة للعام 2016، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

11. Agarwal, J. D. & Agarwal, A., (2004), International Money Laundering in the Banking Sector, Finance India. 18.
12. Hussam A. Al-Abad, (2004), Fighting Money Laundering & Terrorist Financing Good Governance Practice, Banks in Jordan, Magazine Issue, Vol. XXIII
13. Masciandaro, D. & Portolano, A., (2003), It Takes Two to Tango: International Financial Regulation and off-Shore Centres. A Law & Economics Approach.

14. McDowel & Garyvovis, (2001), The consequences of money laundering and financial crime An Jectronic, Journal of the U.S Department of state, Vol. 6, No. 2, from, <http://usinfo.state.gov/journals>.
15. Stamp, J. & Walker, J. (2007), Money laundering in and through Australia, TRENDS & ISSUES in crime and criminal justice, Australian Institute of criminology, No. 342.

